السيادة والنفوذ الأمريكي في النظام الدولي

The sovereignty and the influence of American in the international system

الكلمات الافتتاحية:
السيادة، النفوذ ، النظام الدولي ، الولايات المتحدة الامريكية ، المرتكزات ، سيناريوهات

Keywords:
Sovereignty, Influence, International System, United States of America, Pillars, Scenarios

Abstract

The United States of America enjoys an exceptional position in the international system, as it possesses enormous sovereignty and influence that extends to various aspects. Politically, the United States of America is the main force that shapes and directs international decisions. It is a permanent member of the United Nations Security Council, which gives it great powers to make, direct, and impose international decisions. Economically, the United States enjoys enormous power, as it has the largest economy in the world and controls a large number of multinational companies, which makes it able to impose its economic influence. Globally, and militarily, the United States of America has the largest military power in the world. It possesses advanced technologies and weapons and a large-scale military base in various parts of the world, which enables it to secure its interests and avoid security challenges effectively.

م.د. منتصر عمران ناجي الرفاعي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

Muntasser Imran Naji Al-Rifie

muntasser.i@uokerbala.edu.iq

From a cultural standpoint, the American civilizational style is considered one of the most widespread models in the world, as American culture is considered a source of inspiration for many and influences Fashion, ideas and behaviors in various parts of the world, and the expansion of its interests in the world forced it to expand the reach of its influence and uniqueness, and it was helped in this by its employment of various methods and means related outwardly to maintaining international peace and security, and inwardly to strengthening its uniqueness over the world. Therefore, the United States of America is the strongest international unit in the international system, and the one with the highest capabilities in the world. However, American influence sometimes raises concerns and criticism, as some consider that this influence may disrupt the interests of other countries and violate their sovereignty. Some also express concerns that the United States is using military influence irresponsibly or in contravention of the values of international justice. In short, American sovereignty and influence in the international system reflect its unique and influential position in the world, but they also pose challenges and questions regarding the distribution of power and international justice. Therefore, the international political system will remain captive to the politics of sovereignty and influence, so that the United States of America will remain the only dominant and unique superpower over it. Some global players, such as China, the European Union, Russia, and Japan, may rise close to it, but the wide difference remains between the dominant pole and its responsibility towards managing the affairs of the global system, and the global players who play their role in this system in a way that ensures that they achieve or preserve their interests only. The United States of America has confirmed its superiority in several areas, making it unique in the value of the global system. This will certainly have many strategic repercussions on the countries of the world and its global organizations, through the profound structural changes expected in the international system resulting from the interaction of mutual relations between unipolar tendencies and its elements. The main units and its units, which lead to a change in concepts or a dismantling of positions, orientations, and the structure of acceptance and opposition. Finally, I must point out that the hierarchical order in the global system, represented

by the sovereignty of the United States of America at the top of the international system, will continue for a period that may amount to about three decades to come at the very least, especially in the field of military, economic and political capabilities. Finally, I must point out that the hierarchical order in the global system, represented by the sovereignty of the United States of America at the top of the international system, will continue for a period that may amount to about three decades to come at the very least, especially in the field of military, economic and political capabilities.

الملخص

تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة استثنائية في النظام الدولي، حيث تمتلك سيادة ونفوذاً هائلين يمتدان على مختلف الجوانب فسياسيا تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الرئيسية التي تشكل وتوجه القرارات الدولية. فهي عضو دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، مما يمنحها صلاحيات كبيرة في اتخاذ القرارات الدولية وتوجيهها وفرضها، واقتصاديا تتمتع الولايات المتحدة بقوة هائلة، حيث تمتلك أكبر اقتصاد في العالم وتسيطر على عدد كبير من شركات متعددة الجنسيات، مما يجعلها قادرة على فرض نفوذها الاقتصادي على مستوى العالم، وعسكريا، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأكبر في العالم، حيث تمتلك تقنيات وأسلحة متطورة وقاعدة عسكرية واسعة النطاق في مختلف أنحاء العالم، وهو ما يمكنها من تأمين مصالحها وتفادي التحديات الأمنية بشكل فعال، من الناحية الثقافية، يعتبر النمط الحضاري الأمريكي من أكثر النماذج انتشارًا في العالم، حيث تعتبر الثقافة الأمريكية مصدر إلهام للكثيرين وتؤثر في الموضة والأفكار والسلوكيات في مختلف أنحاء العالم، وأن اتساع مصالحها في العالم فرض عليها توسيع امتداد نفوذها وتفردها، وساعدها في ذلك توظيفها مختلف الأساليب والوسائل المتعلقة ظاهرياً بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وباطنياً تعزيز تفردها على العالم. عليه، تعد الولايات المتحدة الامريكية الوحدة الدولية الأقوى في النظام الدولي، وصاحبة القدرات الأعلى في العالم. ومع ذلك، يثير النفوذ الأمريكي مخاوف وانتقادات في بعض الأحيان، حيث يعتبر البعض أن هذا النفوذ قد يؤدي إلى تعطيل مصالح الدول

الأخرى وانتهاك سيادتها. كما يُعَبِّر البعض عن مخاوف من استخدام الولايات المتحدة النفوذ العسكري بشكل غير مسؤول أو بما يتعارض مع قيم العدالة الدولي باختصار، فإن السيادة والنفوذ الأمريكي في النظام الدولي يعكسان مكانتها الفريدة والمؤثرة في العالم، ولكنهما يُشكِّلان أيضًا تحديات وتساؤلات بشأن توزيع القوة والعدالة الدولية، لذا سوف يبقى النظام السياسي الدولي أسير سياسة السيادة والنفوذ، بحيث تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة والمتفرده عليه، وربما يصعد بالقرب منها بعض اللاعبين الكونيين مثل الصين والاتحاد الاوروبي وروسيا واليابان، لكن يبقى الفرق الواسع بين القطب المهيمن ومسؤوليته تجاه إدارة شؤون النظام العالمي، واللاعبين الكونيين الذين يقومون بدورهم في هذا النظام بما يضمن لهم تحقيق مصالحهم او الحفاظ عليها فقط. وقد أكدت الولايات المتحدة الامريكية تفوقها في مجالات عدة، جعلتها تنفرد بقيمة النظام العالمي، ومن المؤكد أنه سيكون لذلك انعكاسات استراتيجية كثيرة على دول العالم ومنظماته العالمية، وذلك من خلال التغيرات البنوية العميقة المتوقعة في النظام الدولي والناتجة عن تفاعل العلاقات المتبادلة بين توجهات القطب الاحادي وعناصره الرئيسية ووحداته، والتي تؤدي إلى تغير في المفاهيم أو تفكيك للمواقف والتوجهات وبنية القبول والمعارضة. وأخيراً، يجب أن أشير إلى أن الترتيب الهرمي في النظام العالمي، والمتمثل في سيادة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي، سيستمر ولفترة قد تبلغ نحو ثلاث عقود مقبلة على اقل التقديرات لا سيما في مجال القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

المقدمة

أولاً: أهمية الدراسة: يعد مفهوم السيادة من الظواهر المهمة والفاعلة التي تستحق الدراسة والتحليل، فما أن برزت ظاهرة السيادة في تاريخ النظام الدولي[1]، حتى بدأت المفاهيم تتدافع لتلاصق بالوصف ظواهر تراوحت دالاتها بين الشمول والتخصص، مقيمة الدليل على أن مناهج العمل السياسي الدولي، وإن جمعتها ثوابت فهم وتفسير وتنبؤ، تبقى عرضة لما يردها من إفرازات التغيير أو ما تحمله

من طموحات لطرف متحفز لإتمام هدفة بالسيطرة والهيمنة واحتكار النفوذ في السياسة الدولية، وربما دون مبالاة من قادته لخطورة طموحاتهم على الواقع الذي يعيشه العالم، وهكذا يرى البعض في المفاهيم المتداولة والمفروضة في الأدب السياسي الدولي، مجرد حالات وصف للتناقضات والمغالطات الكامنة في السياسة الدولية واستفحال قيمها ووسائلها ومعايير تأثيرها. على هذا الأساس، يمكن القول أن السيادة في المعنى المجرد يعني: تمكن طرف من فرض أرادته على طرف أو أطراف أخرى، ودفعها للتصرف وفق مشيئته وأوامره، فهو إذن حالة في صراع الإرادات، يستطيع فيه الطرف المتنفذ التحكم بإرادات الغير بعد إضعاف مقوماته أو شله. ترتيباً على ما تقدم فإن هذا البحث سوف يهتم بعرض الأساس الفكري لمفهوم السادة الأمريكي في النظام الدولي. وعلى هذا الأساس، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث رئيسة، يتناول المبحث الاولى السيادة الامريكية الجزئي على النظام الدولي، أما الثانية فيتناول السيادة الامريكي الكلي على النظام الدولي، فيما تخصصه الثالثة بإعطاء رؤية مستقبلية استشرافية لسيادة والنفوذ الأمريكي على النظام الدولي في ظل الاحداث والتطورات المستقبلية التي تعرض لها النظام الدولي لاسيما الحرب الروسية الأوكرانية واحداث منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: مشكلة الدراسة: تمتلك الولايات المتحدة الامريكية كثير من المقومات فضلا ًعن المرجعيات الفكرية التي تستند عليها السيادة والنفوذ الأمريكي، لكن برغم من هذا فإنها تواجه كثير من التحديات الداخلية والخارجية التي تمثل بالتحديات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي داخليا، وتحديات تمثل بصعود قوى دولية تنافس الولايات المتحدة الامريكية على السيادة في النظام الدولي خارجياً

ثالثا: فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من افتراض مفاده إنه، كلما ضعفت الولايات المتحدة الامريكية في هيمنتها على النظام الدولي أدى ذلك الى ان تتجه الهيكلية الدولية في قمتها من السيادة والنفوذ الأحادي الى تعاون مشترك وانظام دوليا أكثر اتساعاً.

رابعا: منهجية الدراسة: يتطلب البحث العلمي إتباع أكثر من منهج علمي وذلك من اجل احتواء الدراسة بشكل شامل وعلمي كذلك لتوظيف المعلومات بطريقة علمية وفقا لما تقتضي هذه المناهج العلمية وعليه تم اتباع المنهج الوصفي اذ تم من خلاله وصف القدرات التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية خلال اكثر من حقبة تاريخية، كما تم إتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل الفرص والتحديات التي تمتلكه الدولة المتنفذة الأولى في العالم من مقومات وما تعانيه من كوابح من جهة وما تمتلكه الدول المنافسة على سيادة النظام الدولي من جهة أخرى. فضلاً عن منهج الاستشراف الاحتمالي من اجل معرفة الاحتمالات المستقبلية للنظام السياسي الدولي بشكل أقرب للدقة، إذ إنه من الصعب معرفة ما هو الاحتمال الذي سيؤول اليه مسائلة السيادة والنفوذ في النظام الدولي، فإن الدراسة تبحث في الاحتمالات الأقرب.

خامساً: هيكلية الدراسة: تطلب معالجة موضوع الدراسة بواقع ثلاث مباحث قوامها ست مطالب بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

جاء المبحث الأول بعنوان: السيادة الامريكية الجزئي على النظام الدولي، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان: السيادة الامريكي الكلي على النظام الدولي. وأخيرا فان المبحث الثالث كان بعنوان: رؤية مستقبلية لسيادة والنفوذ الامريكي على النظام الدولي.

المبحث الأول : السيادة الامريكية الجزئي على النظام الدولي : منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والعالم منشغل في العثور على وصف التفرد الأمريكية الذي رسخته عوامل التاريخ والنوازع البشرية على حد سواء، ولو أردنا بيان أهم خاصية أو سمة للولايات المتحدة الأمريكية، منذ نشأتها الأولى التي شكلتها ثلاث عشرة ولاية، سنجد بوضوح خاصية التفرد المستمر-عاموديا وافقياً- فعامودياً وصلت إلى آخر نقطة في قاع البحر، وجعلت من الفضاء ميداناً لأسلحتها وبرامجها العلمية، أما أفقياً، فقد توسعت شرقا وغربا شمالاً وجنوباً، وكما أسلفنا فإن ذلك لم يأتِ

بالتمني أو الدعاء أو الرجاء، بل جاء بالتخطيط الاستراتيجي عبر مراحل من الاستثمار الاستراتيجي الأمثل للفرص السانحة، أو حتى خلق الفرص بنفسها، واستمر الدفق الاستراتيجي الأمريكي، بلا هوادة حتى وصلت إلي ما وصلت إليه اليوم من مكانة مرموقة في سلم الهرم الدولي، مكانة لا تماثلها فيها أي قوة أخرى في النظام العالمي الحالي أو الماضي عليه، ستتضمن هذا المرحلة من السيادة الأمريكية مرحلة السيادة الجزئي خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، وفقا للتالي:

المطلب الأول: السيادة والنفوذ الأمريكي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية

المطلب الثاني: السيادة والنفوذ الأمريكي خلال الحقبة الممتدة من (١٩٣٩-١٩٩١)

المطلب الأول : السيادة والنفوذ الأمريكي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية

: شهد العالم ظاهرة فريدة ونادرا تمثلت في تفكك دول عظماء واختفائها من مسرح السياسة الدولية في الوقت الذي يتابع في ظاهرة تاريخية أخرى بالقدر نفسه من الندرة وهي تعاظم نفوذ دولة عظمى اخذت بالتفرد في الشأن العالمي فمع تفكر الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ كانت الولايات المتحدة أمريكية تحقق اكبر قدر من الانتشار العالمي واكبر قدر من النجاحات والانتصارات العسكرية والسياسية وتستغل التحويلات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولي بوصفها دولة وحيدة تتمتع بموصفات ومقومات الدولة العظمى كلها، إذ مثلت الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين قوة عالمية بشكل استثنائي، إذ انتقلت مع بداية الحرب العالمية الأولى من قوة هامشية على الصعيدين العسكري والدبلوماسي إلى موقع القوة الرئيسة والمؤثرة في السياسية العالمية، ساعدها في ذلك، نموها الاقتصادي المتسارع، الذي وصل إلى نقطة تجاوزت فيها الاقتصاد الأوروبي بأسره قبل الحرب العالمية الأولى، فقد بدا أن الولايات المتحدة امتلكت جميع المنافع الاقتصادية التي امتلكت بعض القوى الأخرى جزءاً منها. كذلك، كانت الولايات المتحدة تمتلك قوة اقتصادية هائلة تسهم في دعم الحلفاء وتأمين الإمدادات اللازمة للحرب، ولكن من الصعب تحديد قيمة دقيقة للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة في تلك الفترة بسبب التغيرات

الاقتصادية المتسارعة والتحولات الناجمة عن الحرب، مع ذلك، يمكن توضيح بعض النقاط التي توضح قوة الاقتصاد الأمريكي خلال هذه الحقبة[٢]: الإنتاج الصناعي: كانت الولايات المتحدة الامريكية تعد قوة صناعية كبيرة حتى قبل بداية الحرب، وزاد انتاجها الصناعي بشكل كبير لتلبية احتياجاتها الحربية بما في ذلك إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية والمواد اللازمة للتصنيع .التجارة الدولية: تتمتع الولايات المتحدة بشبكة تجارية واسعة النطاق قبل الحرب، وزادت تجارتها الدولية بشكل كبير ابان الحرب، حيث تم استخدام قوة الاقتصاد الأمريكي لتأمين المواد اللازمة للحرب وتوفير الدعم المالي للحلفاء .الإنتاج الزراعي : للولايات المتحدة الامريكية إنتاج زراعي ضخم، وتم توجيه جزء كبير من هذا الإنتاج اتجاه دعم الجهود الحربية، بما في ذلك تأمين الغذاء للقوات المسلحة والمدنيين في البلدان المتضررة من الحرب التكنولوجي: فقد غدت الشركات الأمريكية الرائدة أمثال (انترناشينال هارفستر، وسنجر، ودوبونت، وآبل، وكولت) على قدم المساواة، إن لم تكن أفضل من أية شركات أخرى في العالم، كما حظيت الولايات المتحدة بسوق داخلي رحب لم تحظَ به منافساتها ألمانيا وبريطانيا، بفعل سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين الأجانب. كما بلغت التجارة الخارجية درجة عالية من التطور والنمو، مما تطلب إنشاء بنك أمريكي مشابه لبنك انكلترا المركزي حتى يكون مسؤولاً عن سداد النفقات المتوقعة للحرب وللقروض المتعلقة بها، وقد تم إنشاء مجلس الاحتياط الأمريكي في كانون الأول/ديسمبر١٩١٣، أي قبل أشهر فقط من اندلاع الحرب العالمية الأولى، وأصبح مؤسسة قابضة خاصة، تملكها البنوك الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ليس من المدهش إن يغدو إجمالي الدخل القومي الأمريكي والفردي، أعلى مما لدى جميع البلدان بحلول العام ١٩١٤[٣]. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة قروضًا ومساعدات مالية للحلفاء لتعزيز قدرتهم على المقاومة. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قادرة على تحويل قوتها الاقتصادية الهائلة إلى قوة عسكرية ودبلوماسية تؤثر على مجريات الحرب وتشكل ملامح النظام الدولي بعد الحرب.

المطلب الثاني : السيادة والنفوذ الأمريكي خلال الحقبة الممتدة من (١٩٣٩-١٩٩١)

: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نموًا اقتصاديًا هائلًا وتحولًا صناعيًا سريعًا، اذا كانت البلاد تتحول إلى قوة اقتصادية كبرى مع توسع صناعاتها وتحسين البنية التحتية وتطوير السكك الحديدية والاتصالات، اتخذت الولايات المتحدة سياسة خارجية نشطة ومؤثرة، حيث بدأت في تطوير دورها في الشؤون الدولية وتعزيز مصالحها الوطنية في الخارج، كذلك اعتمدت على مواقف قيادية في مجالات مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أثر على التشكيلات الدولية وقوانين الحرب ومبادئ التعاون الدولي، بالرغم من أن قواتها العسكرية لم تكن في مستوى التفوق الذي تحققت عليه لاحقًا، الا أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت بعد الحرب العالمية الثانية، إلى العالم الخارجي وهي في وضع السيطرة الشاملة، وهو وضع لم يسبق لها أن تبوأته من قبل، فالدول الصناعية المنافسة لها كانت قد دُمرت أو أصابها الضعف، ودخلت في أزمة بنيوية إلى حد كبير، أدت إلى إفلاسها وتدهورها بعد أن غرقت في دوامة الحروب، الأمر الذي أفسح المجال لإنتاجها الصناعي أن يتضاعف أربع مرات في سنوات الحرب، وأصبحت في نهاية الحرب مالكة لنصف ثروات العالم، مع خسائر متواضعة جدا مقارنةً مع ما قدمه العالم كله[٤]، وعليه فقد اعتلت الولايات المتحدة الأمريكية عرش السيطرة والتفرد في المنظور الرأسمالي والعالمي، إذ لعبت دورًا رئيسيًا في تأمين الإمدادات العسكرية للحلفاء، كذلك كانت قادرة على تصنيع وتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية بكميات هائلة، مما ساهم في تعزيز القوة العسكرية للحلفاء ودحر القوى المحورية. فضلا عن ذلك وصل إنتاجها الصناعي إلى مستوى قياسي جديد عالٍ جدا، بلغ ما يقرب (٣٩٪) من الإنتاج الصناعي العالمي، كذلك فقد أصبحت العملة الأمريكية (الدولار) العملة الرئيسة في التجارة الدولية، بدلا من الجنيه الإسترليني الذي ساد التعاملات الدولية لعقود طويلة من الزمن، من خلال قاعدة صرف الدولار بالذهب التي تمخضت عن نظام (بريتون ودز)، ما اكسب الدولار أهمية كبرى إذا أصبح يمثل (٥٦٪) من احتياطي العملات الأجنبية في العالم و(٤٨٪) من قيمة فواتير الصادرات العالمية، و(٨٤٪)

من عمليات تبادل العملات الأجنبية الثنائية، ومع تزايد استعمال العملات وتنامي السيولة في الأسواق المالية العالمية، ازداد التعامل بالدولار من قبل الشركات والأشخاص على حد سواء في جميع النشاطات المالية والتجارية العالمية، وأصبح الاستغناء عنه امراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً بعد أن اكتسب ثقة عالمية واسعة، تعززت بمرور السنين، نتيجة القوة الاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تستطع عملات قوية أخرى مثل (الين الياباني، والمارك الألماني، والفرنك الفرنسي، والجنيه الإسترليني) أن تحد من سيطرة الدولار على النظام المالي العالمي طيلة القرن الماضي[٥]. كما وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية متحكمة ولها الولاية على مقدرات أوروبا _قروض ومساعدات مالية وبرامج إعادة الإعمار بعد الحرب، مما ساهم في تعافي الاقتصادات الأوروبية_ من خلال مشروع مارشال، فضلا عن ذلك، فإن امتلاكها للسلاح النووي الذي استعملته في (هيروشيما وناكازاكي) في العام ١٩٤٥ يعد نقطة تحوّل مهمة في ظهورها كقوة عظمى متفردة على الساحة الدولية، غير أن غياب القوى التقليدية العظمى بعد الحرب العالمية الثانية، أتاح المجال أمام الاتحاد السوفييتي الذي ظهر كقوة كبرى يحسب حسابها بعد القضاء على النازية، وتمكنه من بناء معسكره الشرقي الاشتراكي ليكون رائدا له، للامساك بزمام الوضع الدولي جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تستبعد بروزه بوصفه ندا لها، بسبب ما تحمّله هذا الاتحاد السوفييتي من خسائر خلال الحرب العالمية الثانية، والتي كانت سبباً حاسما لكي ينصرف لترتيب أوضاعه الداخلية، فضلا عن قدرته على كسر الاحتكار النووي، بامتلاكه للسلاح النووي في العام ١٩٤٩، وبالتالي فقد أفرزت هذه المرحلة ظهور قطبين جديدين على مستوى النظام العالمي، هما: المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، فتحول القرار الدولي من التفرد الأوروبية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، إلى تفرد القطبين الجديدين وهو ما خلق تنافراً آيديولوجيا حادا بين القطبين الرئيسين، نتج عنه ما اصطلح عليه بالحرب الباردة[٦]. ونتيجة للانشقاق الذي سببته الثنائية القطبية، أحست الولايات المتحدة الأمريكية، بأنه يجب عليها إحكام

قبضتها على حلفائها، وأن تحقق تكاملاً في المناطق التي تدور في فلكها قبل أن تنجذ هذه المناطق صوب المعسكر الآخر، فمن الناحية العسكرية، كانت الإدارة الأمريكية ترى أنها بحاجة لأن تضع في الميدان قوات عسكرية تقليدية، تكون قادرة بالتعاون مع الحلفاء على احتواء القوات العسكرية (لحلف وارسو)، فضلاً عن وضع قوات نووية إستراتيجية قادرة على ردع أية حرب نووية. وهذا ما دفعها للدخول في منافسة سياسية وعسكرية وتكنولوجية، أدت إلى تشكيل أحلاف دولية على أسس أيديولوجية وتصاعد كبير في الإنفاق العسكري لكلتا القوتين، بشكل أصبح مكلفا أكثر فأكثر، لاسيما بالنسبة للاتحاد السوفييتي، الذي شهد اقتصاده خللا في مواكبة سير النفقات العسكرية الهائلة، من قبل سياسة سباق التسلح، كما انه لم يعد قادراً على مجارات سباق التسلح هذا مع الأمريكان، مما أدى في نهاية المطاف إلى تفككه وانهياره في العام ١٩٩١. لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك القوة المتفردة على النظام العالمي[٧].

المبحث الثاني : السيادة الامريكي الكلي على النظام الدولي : مارست الولايات المتحدة الأمريكية لسنين طوال الدور القيادي في ذلك الجزء من العالم الذي يكرس جهود المتواصلة لتراكم راس المال، ونشرت بالتالي أساليبها في الأعمال التجارية في بقاع كثيرة من العالم، ولكنها وخلال سني الحرب الباردة لم تماس السيادة العالمية بكل معنا الكلمة، اما الآن، وقد قضي على التهديد الشيوعي، فقد بات تعريف الدور القيادي الأمريكي اكثر صعوبة من السابق ، عليه، من بديهيات وأساسيات الوحدات السياسية الفاعلة في النظام الدولي، أن يكون لها مشروعها، الذي يعبر عن طموحاتها ويكون انعكاساً للايديولوجية التي تعد لها بمثابة البوصلة التي تحدد مسارها واهدافها. ومن البديهي أيضاً، ان تتباين الطموحات والمشاريع والاستراتيجيات القومية بتباين الدول ذاتها من ناحية القوة والمكانة في النظام الدولي، من مشاريع كونية للسيطرة والتفرد، واخرى تبغي اللحاق بغيرها من القوى الدولية، وأخرى ترمي للبقاء فقط، ووقف تدهورها في ضوء نظرية "العالم الداروينى" الذي يحتم البقاء للأصلح. في ضوء ذلك يمكن القول إنه بانتها الحرب

الباردة تعرضت الساحة الأكاديمية لسيل من الكتابات والنظريات التي بشرت بالقرن الأمريكي القادم، ونظّرت وروّجت لحتمية التفرد الأمريكية. وفي المقابل شهدنا طروح فكرية في غمرة نشوة الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة، تتمحور حول إمكانية تراجع السيادة الأمريكية، مقابل صعود قوى دولية يمكن أن تعيد ترتيب التوازن الدولي لصالح التعاون المشترك، واتساقاً مع ما تقدم، كان حرياً بنا أن نغوص في تفاصيل المشروع الإمبراطوري الأمريكي، من خلال المرحلتين المفصليتين من تاريخها السياسية، وكما يأتي:

المطلب الأول : سيادتها خلال الحقبة الممتدة من (١٩٩١- ٢٠٠١) : بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء عصر الثنائية القطبية، خلال الحقبة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، شهدت الولايات المتحدة فترة من التغيرات الكبيرة على الساحة الدولية وتأثير كبير على النظام الدولي. وفيما يلي بعض الجوانب التي تعكس السيادة الأمريكية خلال تلك الفترة:

- نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي: في عام ١٩٩١ ونهاية الحرب الباردة، ظهرت الولايات المتحدة الامريكية كالقوة العالمية مهيمنة، وهو ما أطلق عليه بعض المحللين "نهاية التفوق الثنائي."
- القيادة في الحروب الإقليمية :قادت الولايات المتحدة الامريكية العديد من العمليات العسكرية الإقليمية، مثل حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ بعد الاجتياح العراقي للكويت.
- تحقيق الازدهار الاقتصادي :شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة التسعينيات فترة اقتصادية مزدهرة، اذ شهدت نموًا اقتصاديًا قويًا وزيادة في التكنولوجيا والابتكار.
- الهيمنة الثقافية والتكنولوجية :كان للولايات المتحدة الأمريكية تأثير ثقافي هائل خلال تلك حقبة، حيث سُمع صوتها في السينما والموسيقى والتلفزيون والتكنولوجيا على مستوى عالمي.

- دور الولايات المتحدة في المنظمات الدولية: لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورًا بارزًا في المنظمات الدولية مثل –منظمة الأمم المتحدة -منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وغيرها وكانت لديها تأثير كبير على صياغة السياسات الدولية.
- تحديات الأمن الدولي: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات أمنية كبيرة خلال تلك الفترة، مثل الإرهاب الدولي والنزاعات الإقليمية، وكانت تودي دورًا رئيسيًا في التصدي لهذه التحديات وتأمين الاستقرار الدولي.

وعليه، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، بل إن عبارة القوة الأعظم (Super Power) لم تعد تكفي لوصف الولايات المتحدة الأمريكية والتعبير عن وضعها الدولي، لذلك وصفها وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، هربرت فيدرين (Herbert Vedrine)، بأنها أصبحت القوة الفائقة (hyper power) من حيث تمتعها بمستوى من النفوذ العالمي غير المسبوق في التاريخ[٨]. وعليه فقد مثلت هذه المرحلة، سيادة الولايات المتحدة الأمريكية المطلق، من حيث ظهور نظام الأحادية القطبية، الذي لا تواجه فيه الولايات المتحدة الأمريكية أي منافس، كما وأصبحت القوة المتفردة والقادرة على أن تفرض قواعدها ورغبتها وقوتها في المجالات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والفكرية والدبلوماسية، بل وحتى الثقافية، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) (George Bush) وهو في غمرة الانتصار إلى الشعب الأمريكي والى العالم، عندما تحدث عن ولادة (نظام عالمي جديد) تسوده العدالة والمساواة بين الدول، يقوم على التعاون والسلام والاستناد إلى العدالة وأحكام القانون الدولي[٩]. وفي ضوء إعلانها (للنظام العالمي الجديد) أو (القرن الأمريكي القادم) بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس أساليب التفرد خاصة باتجاه العالم العربي والنامي والدول الاشتراكية سابقا، إذ طالبت الدول بالتخلي عن نظامها السياسي والاقتصادي السابق والانتقال إلى سياسة السوق الاقتصادي المفتوحة، وتبني الديمقراطية وحقوق الإنسان بالرؤية الأمريكية، وذلك كشرط مسبق لدخول الدول في النظام العالمي الجديد الذي يحمل في جوهره فرضية التفرد[١٠]. وفي ضوء

ذلك، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية توظيف (اللحظة التاريخية) المتمثلة بكونها قوة متفرد لإعاقة صعود منافسيها المحتملين في هذه المرحلة لذا عمدت إلى ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية ورسم خريطة العالم الجديد، بحيث تتماشى مع مصالحها الحيوية وتوجهاتها العالمية، وعليه، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية حرة بشكل كبير جداً في تنفيذ بعض أهدافها العامة والمتمثلة بجعل الكرة الأرضية مفتوحة ومرحبة لما يعرف حالياً بالعولمة، فضلاً عن تعزيز ثروة الشركات المنتجة للأسلحة، كذلك نشر السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على أوسع نطاق ممكن من الكرة الأرضية؛ لمنع قيام أي قوة إقليمية تتحدى السيادة الأمريكية، ولخلق نظام عالمي يعكس صورة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تليق بالقطب الأوحد في العالم[11]: وعليه، فإن السيادة الأمريكية في هذه المرحلة أصيبت بنوع من الإرباك وفقدان التوجه مع غياب العدو والتهديد الحقيقي للمصالح الأمريكية، إلى حد أصبح من غير المبرر حجم الميزانية العسكرية الضخمة، وتواجد القوة العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم، لكن أحداث ١١أيلول/ سبتمبر٢٠٠١، فتحت مرحلة جديدة من التفرد الأمريكية على العالم.

المطلب الثاني : سيادة الامريكية ما بعد العام ٢٠٠١ (الحرب على الارهاب) : إن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر٢٠٠١، تعد نقطة تحوّل مهمة ليس على صعيد السياسة الأمريكية تجاه العالم فحسب، بل على مستوى النظام الدولي ككل، إلى درجة أن بعض المحللين والمختصين أخذوا يقسمون التاريخ إلى مرحلة ما قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وما بعدها، لذا عملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبيلو بوش)، على استغلال هذه الأحداث وتوظيفها، لتعزيز سياسة التفرد الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية، تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأساس، كان من أبرزها مشروع القرن الأمريكي الذي يهدف إلى ترويج الأفكار المتعلقة بالقيادة الأمريكية للعالم، ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت على قمة هرم النظام الدولي، بعد قيادتها للغرب والانتصار في الحرب الباردة، لهذا يجب أن تكون لديها

الرؤية والإرادة الحقيقية لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية. ولتحقيق ذلك تبنى المشروع مجموعة من الأفكار، كان من أبرزها إعلان (حرب وقائية)[١٢]، وتكريس قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا، كما انطلقت إدارة (جورج دبيلو بوش)، من مبدأ يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب لدحر الإرهاب، سواءً أكان دولاً أم جماعات أم افراد، وتهدف إلى نشر الديمقراطية ودعمها في كل ثقافة وأمة، وذلك للحفاظ على أمن الشعب الأمريكي، وهذا ما يتطلب منها البقاء في حالة هجوم دائم لهزيمة الإرهابيين خارج الأراضي الأمريكية حتى لا تضطر إلى مواجهتهم على أراضيها[١٣] . عليه، فقد مثلت هذه المرحلة مفصلاً زمنياً مهماً في تاريخ العلاقات الدولية وفي مراحل تطور سياسة النفوذ الأمريكية، إذ أفرزت عدة تداعيات منها:

- التداعياتٍ إيديولوجية: فقد أفرزت تراجعاً عن الأفكار المتعلقة بـ (النظام العالمي الجديد) والتي طرحت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١، لتحل محلها الأفكار المتعلقة بالحرب ضد الإرهاب والإعتماد على سياسة التحالفات تحت شعار (من لم يكن معنا فهو ضدنا).
- التداعيات السياسية: كرّست أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ السيادة الأمريكية على العالم تحت مظلة الحرب على الإرهاب، ولاسيما بعد صدور القرار الأممي (١٣٦٨)، الذي فوّض مجلس الأمن بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية، باتخاذ الإجراءات المناسبة للرد على المسؤولين عن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وعلى إثر ذلك ظهر مبدأ (كلنا أمريكيون) في أوروبا كدلالة على التضامن والتعاطف مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن كلاً من روسيا والصين، قد غيرت من سياستها الخارجية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة تحفظ إلى سياسة قبول للولايات المتحدة الأمريكية، كمنظم للقضايا الدولية بعد الأحداث.

- التداعيات العسكرية: تغيّرت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية من استراتيجية الردع والاحتواء إبَّان الحرب الباردة إلى استراتيجية الحرب الوقائية وبناء التحالفات متعددة الأطراف؛ وذلك من أجل مكافحة الإرهاب الدولي.
- التداعيات الاقتصادية: تعاظم الجهود الأمريكية في تقييد نشاطات اقتصادية لمنظمات يشتبه بكونها ممولة لحركات إرهابية، وذلك من خلال تجميد الأرصدة المالية ومتابعتها، وفرض الرقابة على الاستثمارات وحركة الرساميل في مختلف أنحاء العالم[١٤].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر لا تزال متنفذة اقتصادياً وعسكرياً، فلا مفر أمامها من أن تواجه تحديين كبيرين يعترضان بقاء إي قوة كبرى تحتل مركز الصدارة في الشؤون الدولية أولهما: قدرتها في المجال العسكري والاستراتيجي في الحفاظ على التوازن بين متطلبات الدفاع القومي والوسائل المتاحة لها لتلبية التزاماتها في هذا المجال، وثانيهما: وهو أمر وثيق الصلة بالأول، أن تحافظ على قاعدتها التقنية والاقتصادية من التداعي النسبي في مواجهة أنماط الإنتاج العالمي التي ما فتئت تتغير بين لحظة وأخرى، وإذا كان الأثر الايجابي الأول لأحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ هو تسريع صيرورة السيطرة الأمريكية العالمية والذي بات بارزاً في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الراهنة، وربما القصيرة المدى، أما الأثر الثاني لهذا الهجوم، فهو أثر سلبي سيتجلى أكثر فأكثر، في المديين المتوسط والبعيد، وهو بروز قوى دولية وإقليمية صاعدة مثل: (الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، إيران،...الخ) بدأت تؤدي دوراً فاعلاً في النظام الدولي الجديد، وترفض كل أشكال التفرد الأمريكية[١٥].

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية لسيادة والنفوذ الامريكي على النظام الدولي :

رغم عدد الطروح والتوقعات التي جنحت باتجاه الادعاء ببدء أفول السيادة الأميركة في النظام الدولي- في ظل صعود القوى الدولية الصاعدة - على العالم، فقد لاحت في أفق التحليل السياسي والفكر الاستراتيجي العالميين، تطورات معاكسة

ذهبت إلى استبعاد مثل ذلك الأفول على الاقل في الأمد المنظور، مستندة في طرحها إلى قرائن ذاتية عديدة، إلى جانب قرائن موضوعية أخرى غاية في الأهمية[١٦].

المطلب الأول : سيناريو المشاركة الدولية على النظام الدولي : يفترض هذا الاحتمال بأنه مستقبل النظام الدولي سيقوم على أساس توازن المصالح الذي يبني على قاعدة المشاركة والتعاون بين الأقطاب الصاعدة فهيكل النظام السياسي الدولي يميل نحو المشاركة في الاتجاه الحالي في تحليل الاتجاهات المؤثرة في السياسة الدولية، ويميل إلى أن هناك عدد من القوى تستأثر بالقسط الأكبر من المشاركة في الحياة السياسية الدولية إذا كان الأساس الموضوعي الذي يستند عليه مفهوم القطبية الاحادية أخذها يضمحل بشكل واضح إذ يؤدى التوزيع الجديد للقوة إلى الاقتراب التدريجي لبعض تلك القوى من قمة الهرم الدولي وهم ما دفع إلى ذلك أن تكون تلك القمة أكثر اتساعا . إذا أن المشكلات الدولية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة اليوم ولاسيما الإرهاب الدولي وانتشار اسلحة الدمار الشامل لا يمكن مناقشتها بشكل احادي الجانب ولا يمكن حلها باستخدام القوة العسكرية فحسب فضل على المشكلات الأخرى التي يمكن أن تعتري العالم، فيهذه المشكلات كلها تحتاج إلى تدخل دولي او حلول متعددة الأطراف. الأمر الذي يدفع بالولايات المتحدة إلى قبول المشاركة غيرها وخصوصا الحلفاء في تحمل تكاليف إدارة وصيانة النظام الدولي لاسيما بعد تنامي استقلالية هذه القوة ورفضها استمرارية السيادة النفوذ الأمريكي عبر السياسات المختلفة لإعادة التوازن إلى النظام الدولي لذا فإن النظام الدولي سيقوم على المشاركة ونبذ الصراع بين أقطاب رئيسية. عليه، إن استمرار السيادة الامريكية أمر غير متوقع بل بل انه نهاية الهيمنة هي إحدى دروس وقوانيين التاريخ السياسي –ان صح التعبير- في النفود ظاهرة متوقعة و تمثل عنصر اضطراب مستمر إذا أنها تدفع مجموعة قوة دولية أخرى للتجمع لكسر تلك السيادة وانهائها، فضلاً عن أن السيادة غالية التكاليف على الرغم ما تقدمه من مزايا للدولة المتنفذة في إدارة العلاقات الدولية على وفق ما ترغب به، عليه، يرجح هذا السيناريو زوال النظام العالمي ذات السيادة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية الذي جاء نتيجة

للتفكك الثنائية القطبية، الذي جعل من الولايات المتحدة محور السياسة الدولية والمهيمن عليها، إذ يتوقع إن تراجع مكانة وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا لفشلها في مواجهة التحديات التي تؤثر في قيادتها للنظام الدولي ومن ناحية ثانية يتوقع أن ترتفع مكانة القوى الدولية الصاعدة الأخرى، لقدرتها على تعظيم نقاط القوة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثر على تحولها إلى أقطاب قائدة في النظام الدولي[١٧]. سيشهد الوضع الدولي العام انبثاق نمط جديد من النفود والشراكة الدولية والتي بدأت معالمها تبرز ومنها ظهور قوة دولية متنامية في أمريكا الجنوبية تتمحور حول البرازيل والأرجنتين وتنام دور الصين وروسيا في السياحة الدولية وربما قيام تكتل الأوروبي فاعل إذا ما تمكنت فرنسا وألمانيا وبريطانيا من الوصول لصياغة مشتركة لإعادة المشروع الأوروبي. واستنادا لما سبق فان كثير من المسؤولين والباحثين الأمريكان يعترفون بأنفسهم في تناقص قدرات الولايات المتحدة الامريكية لاسيما في الجانب الاقتصادي وبروز تحديات عالمية على هذا المستوى كذلك وجود بؤر عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي بيد أن ذلك لا يعني فيها تصورهم أفول القيادة العالمية الأمريكية فإن الولايات المتحدة تتصرف بأسلوب تحاول عبره تأكيد الغلبة لها على المستويات كافة لاسيما الجانب العسكري الذي يعد الركيزة الأساسية لقيادة العالم وبات من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها لأن تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع لصالح الدول الصاعدة فضلا على أن الصين بصفة خاصة تتجه باطراد إلى عبور الفجوة في مجال التكنولوجيا العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن النظام السياسي الدولي يتصف بالتحول والانتقال من السيادة والنفوذ الأمريكي إلى عالم متعدد يضم قوة عظمة تتمثل كل من روسيا وأوروبا والصين، وتدعيم إلى ما سبق فإن هناك تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية بعنوان اتجاهات كونية ٢٠٢٥ على وفق التقرير فإنه من المتوقع في عام ٢٠٢٥ أن يحدث التغيير الجذري في النظام الدولي للصعود قوة بازغة جديدة كما يجد أنه من المتوقع أن يكون النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب وبالتالي ستكون السيادة والنفوذ مشتركة[١٨]. عليه،

إن من المعروف تاريخياً إن انفراد قوة عظمى بالنفوذ والسيادة والسيطرة غالباً ما يحرك عدم رضا ثم سعي القوى الأخرى لتصحيح هذا الوضع بل مقاومته، وهو النمط الذي شاهدناه ونشاهده مع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في القوة والسيادة في النظام الدولي وتهميش القوى الأخرى، فعلى الرغم من تقبل هذه القوى في البداية على مضض حقيقية تفوق القوة الأمريكية ومحاولة ترويضها إلى أنها كانت تعرب عن عدم رضاها وتململها من محاولات انفراد الولايات المتحدة بالقرارات الدولية والدعوة لعلاقات دولية مشتركة تقوم على أساس تعدد القوى والمراكز إلى أنه هذا الاحتمال قد يكون بعيدا بعض الشيء في الوقت الحاضر وذلك لوجود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة شبه مهيمنة وتحاول تقويض الدول الأخرى الصاعدة وإزاحتها عن قمة السيادة والنفوذ في النظام السياسي الدولي.

المطلب الثاني : سيناريو التفرد في السيادة والنفوذ على النظام الدولي : يمكن قياس التفوق الأمريكي عبر توزيع المخرجات ما بين الدول العظمى، إذ يشير هذا المقياس إلى هيمنة الولايات المتحدة على كثير من القرارات العسكرية والاقتصادية تتفق معظم الكتابات الأمريكية، على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة الفاعلة والمتفردة في النظام الدولي، الذي لا يزال في طور التشكّل، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة سيضيق شيئاً فشيئاً، كما تتفق هذه الأراء على قدرة الولايات المتحدة على الخروج من أزماتها، واستغلالها كفرصة لتعزيز نفوذها الدولي؛ وعلى الرغم من أن الكثير من الباحثين والأكاديميين الغربيين والآسيويين يشبّه تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، بمراحل تراجع وانهيار الإمبراطورية البريطانية، إلا أن معظم الباحثين الأمريكيين يرفضون المقارنة بين ما تمر به الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، والظروف التي سبقت انهيار الإمبراطورية البريطانية، نظراً لأن الولايات المتحدة، تمتلك الآن من مصادر القوة ما افتقدته بريطانيا آنذاك، كما تختلف عن بريطانيا في أنها غير محاطة جغرافيا بدول تهدّدها، مثلما كانت تهدّد المانيا وروسيا بريطانيا[١٩]. فضلاً عن ذلك، فإن منظرو مشهد استمرار التفرد، يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل، قوة عالمية مهيمنة

ومتفردة بشكل استثنائي، إذ لم يسبق أن شهد العالم منذ عهد الإمبراطورية الرومانية ما شهده واحتوى عليه هذه التفرد من شمول في المقاييس الإستراتيجية، سواءً لجهة حجم السيطرة العالمية، أم من ناحية شمول مقوماته وفاعليته، والقدرة على التأثير في سياسات وخيارات بقية وحدات النظام الدولي، إبّان الحرب الباردة في ظل نظام القطبية الثنائية أو قبل ذلك، فما من بلد بمفرده عبر التاريخ، امتلك قوة أعظم مما امتلكته الولايات المتحدة الأمريكية، وقلة من الدول أو الإمبراطوريات، حظت بميّزات على الدول المعاصرة لها كالتي تمتعت بها الولايات المتحدة الأمريكية طيلة القرن العشرين، فما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع يبلغ تقريباً (649) مليار دولار سنوياً، أي أكثر مما تنفقه الصين وروسيا والهند واليابان وأوروبا مجتمعة[٢٠]. كما أن الميزة النوعية للقوة العسكرية الأمريكية بلغت حداً لا يستطيع معه أي بلد آخر، أن يُقارن بين قواته والقوات المسلحة الأمريكية في قدرتها على التنّقل والدقة وتحقيق الإصابة القاتلة، فلا توجد قوة مقابلة توازي قوة الولايات المتحدة الأمريكية، فعالم اليوم يشهد بالتفوّق العسكري المطلق للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدّى بدوره إلى الإخلال بتوازن القوى بصورة حاسمة؛ والأكثر أهمية من ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميّزة نادرة، إذ تعد صاحبة اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريها على الاقل من حيث الحجم أي اقتصاد آخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار والمنافسة التجارية، وهي تسهم بما يقارب (٢٥٪ إلى ٣٠٪) من حجم الاقتصاد العالمي، كذلك تعدّ صاحبة أكبر عدد من الشركات التجارية العالمية العابرة للقارات، والتي تمثل اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحوّلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، فضلاً عن ذلك فما زالت الولايات المتحدة الأمريكية، تسيطر على أغلب المؤسسات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، مما يكسبها نفوذاً على تلك المنظمات والتجمعات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تأمين مصالحها الاقتصادية ويساعدها في تحقيق المزيد من السيطرة الاقتصادية مما ينعكس بدوره على سيطرتها العالمية[٢١].

الخاتمة: في الأحوال كلها سيظل الوضع الدولي لفترة طويلة نسبيا قد تمتد حتى نهاية العقد الرابع من القرن الحالي مفتوح على احتمالات كلا ولكن من المؤكد في مواجهة كل ذلك أنه السيادة والنفوذ الأمريكي ليست نهاية التاريخ بوصفها تجسيد لانتصار الرأسمالية في مقابل حقائق القوة ومقوماتها التي تعطي الانطباع على أن الولايات المتحدة تمتلك من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها بما لا يجاريها أي اقتصاد أخر في هذا العالم الا أن هناك وجه للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصوره سلبية ستجعل وجه الولايات المتحدة أمريكية في نظر شعوب العالم اكثر بشاعة من أي نظام سلطوي اذ تراجعت مكانة الولايات المتحدة أمريكية الأخلاقية على مستوى العالم وفي الوقت نفسه فإن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى مسيطرة على النظام السياسي الدولي إلى مالا نهاية فهى على الرغم مما تتمتع به من مقومات القوة وجدنا أيضاً أنها تعاني من كوابح ضعف تقوض من سيادتها ونفوذها وتجعل من تركها للقطبية ربما لدول أخرى، وبالتأكيد ستؤول الإمبراطورية الأمريكية يوما إلى التراجع لكن التنبؤ بأن بانحدارها الوشيك مبالغ فيه، فمن دون وجود منافس عسكري ستبقى الولايات المتحدة لبعض الوقت هي هي القائدة للنظام السياسي الدولي.

ومن هذا كله هو عبر البحث في النظام السياسي الدولي يمكن للباحث أن يصل إلى جملة من استنتاجات وعلى وفق الاتي:

أولا: تمتلك الولايات المتحدة من المقومات والمرجعيات الفكرية ما يؤهله لان تبقى لمدة طويلة من الزمن قائدة وسيدة على النظام السياسي الدولي.

ثانياً: مرّت السيادة والنفوذ الأمريكية في النظام الدولي بمرحلتين رئيستين، وفي كل مرحلة كان له دور حيوي وأساسي لعبه في تحديد نوعية العلاقات التي سادت إياً من هذه الفترات بين مكوِّنات النظام الدولي: سيادة جزئي على نصف الكرة الغربي بعد عزلتها الأولى؛ وذلك بسبب وجود دول مختلفة القوة في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، وسيادة نسبي بعد الحرب العالمية الثانية في ظل نظام دولي ثنائي القطبية مثل طرفه الثاني الاتحاد السوفييتي، وما بعد الحرب العالمية

الثانية، إذ مثل انهيار الاتحاد السوفييتي منعطفاً تاريخياً جديداً لم تعهده البشرية من قبل، بولادة نظام دولي جديد لا يوجد له مثيل في تاريخ البشرية الطويل، والذي تمتعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة مطلق خلال المرحلة الانتقالية للنظام الدولي الجديد، وقد عُدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الوحدة الدولية الأقوى في النظام الدولي، وصاحبة القدرات الأعلى في العالم، اقتصاديا وعسكرياً وسياسياً وتكنولوجياً. إلا أن اتساع مصالحها في العالم فرض عليها توسيع امتداد نفوذها وقوتها، وساعدها في ذلك توظيفها مختلف الأساليب والوسائل المتعلقة ظاهرياً بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وباطنياً تعزيز سيطرتها في العالم.

ثالثاً: سيتجه النظام السياسي الدولي في المستقبل القريب في هيكليته التقليدية الى المشاركة الدولية وذلك لوجود عدة اقطاب فاعلة من الدول، فضلا عن لاعبين من غير الدول يمكن إن يؤثروا في طبيعة النظام السياسي الدولي وتحركاته وتحولاته.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب العربية والمترجمة

١- بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٢- بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري،الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.

٣- جاد طه، سياسة الهيمنة بؤر التوتر الدولى المعاصر، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣.

٤- صلاح حسن الشمري، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في مراحل التغير، منشورات الضفاف، بغداد، ٢٠١٤.

٥- عبير بسيوني عرفة، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٦- عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٢.

٧- فلاح مبارك الفهداوي، مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الامريكي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩.

٨- فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.

٩- محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

١٠- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

١١- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠.

١٢- مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ٢٠١٩.

ب : المجلات

١- حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢- السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة .. صعود أم انحدار؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣- عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٢.

٤- عمر عبد العاصي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

٥- محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١،

٦- السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة .. صعود أم انحدار؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٢١.

٧- ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ١٧، ابوظبي، ١٩٩٨

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية

1- Joseph S. Nye Je. Is the American Century Over? Polity Press, USA, 2015.

2- Robert O. Keohane, Hegemony and After: Knowns and Unknowns in the Debate over Decline, Foreign Affairs, Volume (91), Number (4), Council on Foreign Relations, Washington, July / August 2012.

الهوامش

(١) ان التعريف بعبارة النظام الدولي يقتضي بداية النظر في دلالات المفهوم، إذ تشير كلمة نظام من حيث مدلولها اللغوي الى عدة معان اهمها ما يأتي:

(١) النظام هو حالة من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى او الاضطراب وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة.

٢) النظام هو مجموعة من القواعد أو الضوابط او التوجيهات أو الاوامر أو التكليفات وتقسم هذه القواعد المنظمة عادة بأنها آمرة وملزمة تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا ومن ثم فهي قواعد سلطوية. اما فيما يتعلق بالمدلول الاصطلاحي لكلمة النظام فتستخدم عبارة Political order للاشارة الى حالة الضبط السياسي والتي تعني تحقق حالة من الهدوء والانضباط داخل المجتمع او مايسمى بالسلام الاجتماعي، وكذلك تحقيق أمن المجتمع في مواجهة اية تهديدات قد تأتيه من خارج حدوده. وكما تشير عبارة Social order للاشارة الى حالة الضبط الاجتماعي، فهي تعني مجموعة القيم والقواعد والضوابط او المعايير النمطية، فضلاً عن المؤسسات التي تحكم سلوك الافراد والجماعات في إطار مجتمع معين. ويعرفه موريس دوفرجيه "بأنه نموذج معين لتنظيم ما". في حين ذكر روبرت دال في كتابه (التحليل السياسي) بأن الاصل العام هو النظام الاجتماعي والتي تنبثق عنه النظم الفرعية الاخرى كالاقتصاد والسياسة. وبالتالي فان النظام السياسي يمكن ان يعرف بأنه "مجموعة القضايا الخاصة بالقرارات والتي تتعلق بالمجتمع كلياً". وعند الرجوع للتعريف الحديث المقدم من موريس دوفرجيه، يلاحظ انه اعطى تعريفاً للنظام السياسي بعد ان ألحقه بمفهوم الحكومة حيث عرف النظام السياسي بأنه "حكم وتنسيق". للمزيد يراجع: ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ١٧، ابوظبي، ١٩٩٨، ص ١٠.

(٢) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٣٧٢.

(٣) نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٦٨

(٤) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١٣،ص ٤٥.

(٥) عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦.

(٦) صلاح حسن الشمري،الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في مراحل التغير، منشورات الضفاف، بغداد، ٢٠١٤، ص١٠٦-١٠٧

(٧) محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص ٥١.

(٨) السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة .. صعود أم انحدار؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٢١.

(٩) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠، ص ١٩٧.

(١٠) محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص ٥٣.

(١١) فلاح مبارك الفهداوي، مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الامريكي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ٦٨.

(١٢) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩٠- ٢٩٢.

(١٣) عبير بسيوني عرفة، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٣.

(١٤) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٦.

(١٥) نصار الربيعي، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(١٦) بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٧٥. كذلك:
Joseph S. Nye Je. Is the American Century Over? Polity Press, USA, 2015, P46.

(١٧) محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ١٤٧.

(١٨) التقرير من موقع مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي على الرابط التالي:http:www.dni.gov nic odf-2025 2025

(١٩) عمر عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٠٤.

(19) Robert O. Keohane, Hegemony and After: Knowns and Unknowns in the Debate over Decline, Foreign Affairs, Volume (91), Number (4), Council on Foreign Relations, Washington, July / August 2012. P114.

كذلك التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ٢٠١٩، ص ٢٤٣.

(٢١) جاد طه، سياسة الهيمنة بؤر التوتر الدولى المعاصر، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، ص ٨٧-٨٨.